Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Office, WTO and International Organizations in Geneva

البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية
لدى الأمم المتحدة
ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية
الأخرى في جنيف

CHAN.2023. 069

The Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Office, the WTO and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights (Special Procedures Branch), and with reference to the letter of the Independent Expert on the effects of foreign debt and other related international financial obligations of States on the full enjoyment of all human rights, particularly economic, social and cultural rights, dated 17 March 2023, concerning the report to be presented to the 78th session of the United Nations General Assembly, has the honor to attach herewith the contribution of the Government of the Arab Republic of Egypt to the aforementioned report.

The Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Office, the WTO and other International Organizations in Geneva avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights (Special Procedures Branch), the assurances of its highest consideration.

Geneva, 10 May 2023

Office of the High Commissioner for Human Rights (Special Procedures Branch)
Palais des Nations, CH-1211, Genève 10
Fax: +41-22 917 90 08

CC:

- **Secretariat of the Independent Expert on the effects of foreign debt and other related international financial obligations of States on the full enjoyment of all human rights, particularly economic, social and cultural rights**

مساهمة جمهورية مصر العربية في التقرير الموضوعي للخبير المستقل المعني بالديون الخارجية حول الأزمات المتعددة والأنظمة المالية وحقوق الإنسان

عام:

١- ما هي الأزمات التي تؤثر على بلدك ومنطقتك؟ ما هي طبيعتها ونطاقها وتأثيرها؟

تواجه مصر عددًا من التحديات والأزمات المتشابكة، تتمثل في الإرهاب والاضطراب الإقليمي في عدد من دول الجوار ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وصعوبات تحقيق التنمية الاقتصادية، فضلا عن تحديات الأمن المائي، والغذاء، وتغير المناخ، وتداعيات تفشى جائحة "كوفيد-١٩"، والأزمة الروسية-الأوكرانية التي فاقمت الأزمات الاقتصادية. ويمكن وصف هذه الأزمات بأنها مركبة ومتتالية عالميا وإقليميا، وتضاعفت تداعياتها وانعكست على وضع الاقتصاد الدولي، وأثرت بشدة على المحيط الإقليمي والمحلي، وهو ما يطيل فترة التعافي من تلك الآثار، وخاصة في ظل الارتفاعات القياسية في أسعار الطاقة والغذاء على مستوى العالم. وتحد هذه الأزمات من قدرة الدولة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتوفير العيش الكريم والوفاء بحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية.

٢ – ما هي التحديات التي يواجهها بلدك في إدارة هذه الأزمات، بما في ذلك آثارها المختلفة والمتعددة الأبعاد على الفئات والمجتمعات المحرومة؟

نظرًا لأن الوضع العالمي يزداد تعقيدًا يومًا بعد يوم، خاصة مع استمرار الأزمة في أوكرانيا، أصبحت مصر من بين الدول الأكثر عرضة للتأثير الاقتصادي للحرب في أوكرانيا، والتي تمثل صدمة خارجية كبيرة لمصر. وقدرت الحكومة الخسائر المباشرة بنحو ٧,٤ مليار دولار أمريكي وخسائر غير مباشرة قدرها ١٩ مليار دولار بسبب ارتفاع الأسعار العالمية، وخاصة الغذاء والوقود، وتشديد السياسات المالية وتباطؤ الطلب العالمي. وتؤثر الأزمة على أبعاد مختلفة للاقتصاد الوطني؛ فتم تخفيض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٥% من ٥,٥% للمرة الثانية منذ بداية الأزمة الروسية الأوكرانية. وتظهر نقاط الضعف هذه في الغالب في المجالات التالية:

<u>الأمن الغذائي</u>؛ تستورد مصر ما يقرب من ١٢ مليون طن متري من القمح سنويًا، وهو ما يمثل ما يقرب من ٦٢% من إجمالي استخدام القمح في البلاد. ما يصل إلى ٦٦% و٢٥% من هذه الواردات من الاتحاد الروسي وأوكرانيا على التوالي، وارتفع متوسط أسعار القمح المستورد من ٢٨٤ دولارًا للطن خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١، ووصلت إلى ٤٨٦ دولارًا للطن المتري في مارس ٢٠٢٢٢. وتواجه مصر صعوبات في تأمين الواردات من الأسواق العالمية. وانخفضت واردات مصر في عام ٢٠٢٢ بنسبة ٨,٣%، ولا يمكن أن يعوض إنتاج القمح المحلي الانخفاض الكبير في الواردات من الاتحاد الروسي وأوكرانيا. ويُعد الخبز عنصرًا أساسيًا في النظم الغذائية المصرية، ولا سيما بالنسبة لـ ٣١ مليون من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، و٣٩ مليون فقير إضافي يعيشون على أقل من ٥,٥٠ دولار للفرد في اليوم، مع فرص محدودة للإحلال.

<u>عجز الميزانية</u>؛ بلغ عجز الموازنة العامة لمصر ٦,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١. في غضون ذلك، ارتفع الفائض الأولي إلى ١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. من غير المتوقع أن يلبي عجز الميزانية الإجمالي هدف الحكومة البالغ ١,٦% خلال السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ الحالية نتيجة لارتفاع التكلفة وتقلب سعر الصرف. وتعهدت مصر لصندوق النقد الدولي بتحقيق عجز إجمالي في الميزانية بنسبة ٦% من الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الفائض الأولي بنسبة ١,٦% في السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢. من المتوقع أن تصل نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي إلى ٩٠٪ خلال السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ الحالية. تقدر الفجوة المالية بنحو ١٦ مليار دولار خلال السنوات الأربع المقبلة، بمتوسط ٤ مليارات دولار في السنة.

٢/٢١١١٥

عجز الميزان التجاري؛ سجلت تعاملات مصر مع العالم الخارجي عجزًا إجماليًا قدره ١٠,٥ مليار دولار (مقابل فائض قدره ١,٩ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ المقابلة). انخفض عجز الحساب الجاري بنحو ١,٩ مليار دولار إلى حوالي ١٦,٦ مليار دولار (مقابل ١٨,٤ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١). واتسع عجز الميزان التجاري غير النفطي بنسبة ١٤٪ على أساس سنوي خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، ويرجع ذلك في الغالب إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية، فضلاً عن انخفاض سعر الصرف الذي شهده النصف الثاني من السنة المالية.

سعر الصرف الأجنبي؛ فقد الجنيه المصري ٥٧% من قيمته منذ مارس ٢٠٢٢، بعد أن أدخل البنك المركزي المصري تخفيضين لقيمة العملة، كان آخرهما في أكتوبر ٢٠٢٢ في سياق الترتيب الجديد مع صندوق النقد الدولي، وسعي مصر إلى ربط عملتها بشكل دائم. إلى نظام سعر صرف مرن.

التضخم الاقتصادي؛ تسارع التضخم الرئيسي في المنطقة المكونة من رقمين منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢. وسجل معدل التضخم الأساسي السنوي ٢١,٥ بالمائة في نوفمبر ٢٠٢٢، وهو أعلى رقم منذ تسجيل ٢١,٩% في ديسمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ١٩% في أكتوبر ٢٠٢٢ ونسبة ٦,٢% في نوفمبر ٢٠٢١. ولا تزال هذه الزيادة مدفوعة بالارتفاع في أسعار قطاع الأغذية والمشروبات بنسبة ٣٠,٩٪، مع تأثر مصر بشكل خاص بارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في ضوء كونها أكبر مستورد للقمح في العالم.

إجمالي الدين الخارجي؛ بلغ إجمالي الدين الخارجي ١٥٥ مليار دولار (٣٢,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي) اعتبارًا من سبتمبر ٢٠٢٢، بزيادة قدرها ١٧,٨ مليار دولار مقارنة بشهر يونيو ٢٠٢١. ومن المتوقع أن تبلغ آجال استحقاق الديون والخدمة ذروتها في عام ٢٠٢٤ عند حوالي ١٩ مليار دولار. هيكل الدين الخارجي هو ٨٢,٩% ديون طويلة الأجل. ولا تزال مراكز خدمة الدين ضعيفة حيث تعادل مدفوعات الفائدة وحدها ما يقرب من نصف إجمالي الإيرادات الحكومية.

تدخلات من أجل اقتصاد قائم على الحقوق

١-يرجى مشاركة المبادرات أو التدخلات الطارئة التي أخذها بلدك في الاعتبار على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي لمعالجة وإدارة تأثيرات الأزمات المختلفة؟

- أطلقت مصر الاستراتيجية الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، وهي أجندة وطنية أُطلقت في فبراير ٢٠١٦، تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات، وتوطينها بأجهزة الدولة المصرية المختلفة. وتعكس رؤية مصر ٢٠٣٠ الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي. وقامت الدولة بتحديث رؤية مصر ٢٠٣٠ لتكون وثيقة حية تواكب التطورات والتغيرات المحلية والدولية. وفي إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، وضعت الدولة خطط متوسطة المدى، وأخرى قصيرة المدى.

- وأطلقت مصر الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في سبتمبر ٢٠٢١ (٢٠٢١ – ٢٠٢٦) والتي أشارت في مقدمتها إلى انها تستند إلى تحقيق أهداف "إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر٢٠٣٠" التي تسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة من خلال بناء مجتمع عادل يتميز بالمساواة والتوزيع العادل لفوائد التنمية، وتحقيق أعلى درجات الاندماج المجتمعي لكافة الفئات، وتعزيز مبادئ الحوكمة. فتؤكد هذه الرؤية التنموية على أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب احترام مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون. وتسعى الإستراتيجية إلى تعزيز التوجه القائم على احترام وتعزيز حقوق الإنسان لذلك المشروع التنموي المتكامل لمصر، ودمج أهداف ومبادئ حقوق الإنسان في السياسات العامة للدولة.

٣/٢١١١٥

- تتضمن خِطّة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ قسمًا خاصًا يتناولُ دور الخِطّة في تنفيذ الاستراتيجيّة الوطنيّة لحقوقِ الإنسانِ (٢٠٢١ – ٢٠٢٦)، من خلال الربط بين المشروعات والبرامج والمُبادرات التنمويّة التي تستهدفُها الخِطّة والمَحاور الرئيسة للاستراتيجيّة.

- تعد العدالة الاجتماعية والحد من جميع أشكال عدم المساواة جزء لا يتجزأ من جميع جهود التنمية في مصر، ومن ضمن الأهداف الأساسية لرؤية مصر ٢٠٣٠ هى العدالة الاجتماعية والمساواة، مع التأكيد على تكافؤ الفرص للجميع بغض النظر عن الجنس أو الدين أو العرق أو السن، أو الإعاقة أو مستوى الدخل أو الموقع الجغرافي، حيث تم إحراز تقدم ملحوظ في تعزيز الحد من الفقر والمساواة بين الجنسين، والوصول المتكافئ إلى الخدمات الأساسية. وإنطلاقا من مفهوم "عدم ترك أى شخص يتخلف عن الركب"، أولت الدولة اهتماما كبيرا بتوطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات لمعالجة التفاوتات الجغرافية بإعتبارها واحدة من العديد من أشكال عدم المساواة التي ينبغي الحد منها، عن طريق رصد ومراقبة وتقييم الجهود المبذولة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي؛ ولذلك وضعت مؤشرات التنافسية المحلية، وتقارير توطين أهداف التنمية المحلية في المحافظات، ومعادلة الاستثمار على مستوى المحافظات، ومبادرة حياة كريمة لتطوير قرى الريف المصري.

- تتضمن خطط التنمية المستدامة قصيرة المدى المتتابعة عدد من البرامج والمبادرات المعنية بالتنمية المكانية في إطار اهتمام الدولة بتوطين أهداف التنمية المُستدامة في المحافظات، وتحقيق التكامُل بين الجهود التنموية في الريف والحضر، وسد الفجوات التنموية بين المناطق المُختلفة، وفي مجال التخطيط المستجيب للمساواة بين الجنسين خطط التنمية المستدامة قصيرة المدى دمج البعد الاجتماعي في الخِطط التنموية، بما يُحقّق المساواة وتكافؤ الفرص بين الفئات الاجتماعية، وخدمة القضايا ذات الأولوية للمرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة .

- تركز مصر على استخدام البحوث القائمة على الأدلة لتوجيه السياسات. ويتم استثمار جهود وموارد كبيرة في تحسين إمكانية الوصول إلى البيانات وتعزيز جودة البيانات. وتدعم الدولة المصرية البحوث الكمية التي لها آثار سياسية واضحة المعالم، مثل بحوث الفقر والدخل والتي أدت لخفض الفقر لأول مرة منذ ٢٠ عاما في عام ٢٠٢٠ إلى ٢٩,٧% مقارنة بـ ٣٢,٥% في عام ٢٠١٨.

- تمكنت الدولة من الحد من تأثيرات وتداعيات جائحة كوفيد -١٩ بفضل الجهد والموارد السابق تخصيصها لقطاعات الصحة والتعليم، وبرامج الحماية الاجتماعية، والإصلاح الاقتصادي السابق على الأزمة. وتوسعت الدولة في الإنفاق على المجالات الأكثر أولوية وارتباطا بإحتياجات المواطنين ولا سيما الفئات الأقل دخلا منهم في مجالات الصحة والتعليم والإسكان اللائق وبرامج الحماية الاجتماعية.

- أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية "خطة المواطن" لعامين متتاليين (٢٠١٩/٢٠٢٠-٢٠٢٠/٢٠٢١) التي تستهدف تعزيز المشاركة المجتمعية والشفافية والمساءلة، وضمان حق المواطن في أن يكون على دراية بخطة التنمية المستدامة السنوية لمصر تم تطوير "خطة المواطن" على أساس قاعدة بيانات التخطيط المبنية على الأدلة ومؤشرات الأداء لجميع مجالات التنمية في ٢٧ محافظة في مصر لسد الفجوات التنموية بين المحافظات المختلفة، تُنشر "خطة المواطن" على موقع الوزارة الإلكتروني متضمنة معلومات مفصلة عن الاستثمارات التي تخصصها الحكومة لكل محافظة وتوزيعها على القطاعات المختلفة. كما تسلط الضوء على أبرز ملامح الخطة على المستوى الوطني والمؤشرات الاقتصادية الأساسية لكل محافظة. تمكن "خطة المواطن" المواطنين من مراقبة المشاريع المنفذة لكل محافظة ومدينة وقرية لدمج الأفراد في مرحلتي التخطيط والمتابعة.

٥/٢١١١٥

- أطلقت الوزارة كذلك تطبيق "شارك" ٢٠٣٠ وهو تطبيق للهاتف المحمول ينشر خطط المشروعات التي تقوم بها الدولة وذلك لإدماج المواطنين في تصميم الخطة الاستثمارية ومراقبة عملية التنفيذ ومؤشرات قياس الأداء للمشروعات.

- أطلقت الحكومة المصرية تدخلات إبداعية، تحت مظلة برنامج رئيسي بعنوان "حياة كريمة"، بهدف تحقيق اللامركزية في عملية التنمية من خلال التدخلات الموجّهة المباشرة؛ وعلى المستوى المحلي، تشمل هذه المجموعة من التدخلات مشاريع البنية التحتية في مجالات الإسكان والمياه والصرف الصحي وشبكات النقل والخدمات البيئية وإدارة النفايات. بالإضافة إلى ذلك، تم التركيز بشكل خاص على الاستثمار في رأس المال البشري بما في ذلك توفير برامج التدريب وبناء القدرات بهدف تعزيز قابلية توظيف المستفيدين.

- أعادت مصر تصميم شبكة الأمان الاجتماعي الخاصة بها لتلبية احتياجات الأسر الأكثر ضعفاً ومنها برنامج "تكافل وكرامة"، يتضمن البرنامج مكون تحويل نقدي مشروط يوفر تحويلات شهرية للأسر، بشرط التزامهم المستمر بإبقاء أطفالهم في المدرسة والحفاظ على وصولهم المنتظم إلى الحد الأدنى من الرعاية الصحية. يستهدف المكون الثاني من البرنامج كبار السن والمعاقين من خلال مخطط التحويل غير المشروط. علاوة على ذلك، تعتمد الحكومة المصرية -من خلال برنامج تدريب وظيفي بعنوان "فرصة"- على البيانات المكثفة التي تم جمعها عن المستفيدين من قبل "تكافل وكرامة" لإجراء مجموعة متنوعة من برامج التمكين الاقتصادي، بما في ذلك التدريب الوظيفي لتقليل اعتماد المستفيدين على التحويلات الحكومية. وتخرجهم النهائي من البرنامج.

- واصلت الحكومة تقديم خدمات رعاية صحية أكثر شمولاً وبأسعار معقولة؛ على سبيل المثال، تم إطلاق حملة مبتكرة بعنوان و"١٠٠ مليون حياة صحية" في عام ٢٠١٨. ومنذ ذلك الحين، أصبحت بنجاح أكبر حملة ضد التهاب الكبد-ج في جميع أنحاء العالم. تتم إحالة المرضى الذين تم تشخيص إصابتهم بالتهاب الكبد الوبائي سي إلى المستشفيات المخصصة لتلقي علاجهم مجانًا.

٢-من منظور الاقتصاد القائم على الحقوق، هل ساهمت خطط وسياسات التعافي في "إعادة البناء بشكل أفضل"؟ هل تم أخذ حقوق الإنسان وتغير المناخ والبيئة والأمن الغذائي والصحة والشواغل الأخرى ذات الصلة في الاعتبار في هذه الخطط؟

- كان الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدولة المصرية منذ عام ٢٠١٦، بالإضافة إلى حجم الإنجاز المُحقق في تعظيم أصول الدولة وتطوير البنية التحتية قد ساهما بشكل ملحوظ في التعامل مع آثار تلك الأزمات العالمية ودعم جهود احتواء وتخفيف تبعاتها، مضيفاً أن إجراءات الحماية الاجتماعية المُتخذة ساهمت أيضاً في توفير غطاء آمن للفئات الأكثر تضررًا.

- اتسمت عملية صياغة الاستراتيجية القُطرية بين جمهورية مصر العربية، ومجموعة البنك الدولي للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٧ بالشفافية والمشاركة الفعالة لمختلف الأطراف ذات الصلة، وهو ما نتج عنه بلورة إطار استراتيجي يتوافق بشكل مباشر مع الأولويات والأهداف الوطنية، وذلك وفقا لاستراتيجية التنمية المستدامة للحكومة المصرية (رؤية مصر ٢٠٣٠)، وبرامج عمل الحكومة، والبرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي، بالإضافة إلى الاستراتيجيات القومية القطاعية. وتهدف إلى دعم مصر في بناء مسارات للقضاء على الفقر، وتعزيز الرخاء الشامل لمختلف فئات المجتمع، وتحسين المستوى المعيشي للفئات الأكثر احتياجاً، وتهيئة الظروف المواتية لتحقيق التنمية الخضراء الشاملة والقادرة على الصمود أمام الصدمات.

٣-ما هي التدابير التي اتخذتها بلدك لضمان أنها تحشد أقصى مواردها المتاحة لتحقيق التزاماتها في مجال حقوق الإنسان في عصر الأزمات المتعددة؟ ما هي الإجراءات والآليات التي تم اعتمادها لحماية الحيز المالي المطلوب للاستجابة للاحتياجات الاستثنائية للسكان خلال هذه الأزمات في مجالات مثل الصحة والتعليم والجنس والغذاء والضمان الاجتماعي؟

- يستفيد ما يقرب من ٦٤ مليون نسمة من نظام بطاقات التموين المطبق في مصر، بينما يستفيد قرابة ٧٢ مليون نسمة من منظومة دعم رغيف الخبز، وتبلغ نسبة الإنفاق عليهما نحو ٦ % من إنفاق الموازنة العامة. وتسهم الحكومة في توفير السلع الغذائية الأساسية بأسعار مخفضة من المنافذ الثابتة والمتحركة البالغة نحو (٤٠) ألف منفذ تمويني، وتوفير نحو (٢٥٠ -٢٧٠) مليون رغيف يوميًا.

- البرنامج القومي للتغذية المدرسية: وهو أحد شبكات الحماية الاجتماعية التي توفر استثمارًا مستدامًا في رأس المال البشري، إذ يسهم في تعزيز قدرة الأطفال الفقراء على البقاء والاستمرار في التعليم، و يرفع من قدراتهم التحصيلية. وقد بلغت تكلفة البرنامج في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ قرابة ٩٧٢ مليون جنيه، غطت ما يقرب من ١١ مليونًا و٢٠٠ ألف طالب٢٢ بنسبة تصل إلى ٨١ % من الطلاب المقيدين بمرحلة التعليم الأساسي العام، توفر ما يزيد على ٧٠ مليون وجبة للتغذية المدرسية.

- وفي مجال الحماية الاجتماعية تبنت الحكومة المصرية حزمة من الإجراءات لضمان توفير الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر تضررا من الجائحة فقد تم توفير ٣,٨ مليار جنيه لتلبية الاحتياجات الملحة والمستلزمات، فضلً عن توفير مليار جنيه فوري لوزارة الصحة والسكان لتدبير المستلزمات الوقائية، كما أضيفت ١٠٠ ألف أسرة جديدة لبرنامج تكافل وكرامة، وتقرر رفع قيمة موازنة برامج التحويلات النقدية من ١٨,٥ مليار جنيه إلى ١٩,٣ مليار جنيه.

- وفيما يتعلق بالعمالة في القطاع غير الرسمي، وهي من الفئات التي أضيرت بشكل كبير من انتشار الجائحة، فقد اعتمدت مصر أربعة مسارات رئيسية للتعامل مع هذه القضية: أولا التوسع المؤقت والمشروع في برامج المساعدات الاجتماعية القائمة، ثانيا استحداث برامج تحويلات نقدية جديدة، ثالثا إطلاق برامج للأشغال العامة. وتقرر منح تعويض شهري بقيمة ٥٠٠ جنيه للعمالة غير المنتظمة المسجلة في قاعدة بيانات وزارة القوى العاملة لمدة ثلاثة شهور على أن تصرف من أبريل وحتى أغسطس ٢٠٢٠ كمرحلة أولى استفاد منها ١,٦٢ مليون عامل بإجمالي تكلفة ٢,٤٣ مليار جنيه، كما قرر مجلس الوزراء مد المنح المالية ثلاثة أشهر أخري كمرحلة ثانية كما تم إضافة ٤٥١ ألف عامل غير منظم في هذه المرحلة ليصل اجمالي عدد المستفيدين إلى ٢,٢٦ مليون عامل.

- وبلغ إجمالي الإجراءات التى نفذتها الحكومة ٦١٦ إجراء، منذ ٢٤ فبراير ٢٠٢٠ وحتى ٢٣ أكتوبر ٢٠٢١، تنفذها ٨١ جهة مسئولة، موجهة لصالح ٣٨ فئة مستفيدة باستهداف القطاعات الأكثر عرضة للمخاطر.

- أطلقت مصر في عام ٢٠٢٠ خريطة تفاعلية توضح توزيع المساعدات الإنمائية الرسمية لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة مع تفاصيل محددة عن المشروع والموقع الجغرافي.

- كما أطلقت مصر منصة في أبريل ٢٠٢٠ منصة لأصحاب المصلحة المتعددين تحت عنوان "شراكات عالمية من أجل تعاون إنمائي فعال" مع أكثر من ١٢٠ مشارك من ٤٥ مؤسسة دولية لمناقشة الإجراءات الحكومية لمواجهة جائحة كوفيد -١٩.

- تدابير الحماية الاجتماعية الإضافية، أطلقت الحكومة حزمة تخفيف اجتماعي بقيمة ١٣٠ مليار جنيه مصري (١,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٣) للتخفيف جزئيًا من تأثير الارتفاع المصاحب في الأسعار. تضمنت هذه الحزمة تقديم الزيادات المخططة في أجور القطاع العام ومعاشات التقاعد، والإجراءات الضريبية وإضافة ٤٥٠ ألف أسرة جديدة (في أبريل ٢٠٢٢) إلى برامج التحويلات النقدية (تكافل وكرامة). كما أدخلت مصر أيضًا مزيدًا من الإصلاحات على نظام دعم الغذاء بالإضافة إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية لتخزين المواد الغذائية، لمعالجة اضطرابات سلسلة التوريد وتحسين كفاءة سلسلة قيمة القمح على جانب العرض.

- في مارس ٢٠٢٣، أعلنت الدولة عن حزمة جديدة من الإجراءات لتعزيز برامج الحماية الاجتماعية تطبق من بداية شه أبريل، من خلال زيادة وتحسين دخلول العاملين بالجهاز الإداري للدولة، وزيادة المعاشات التقاعدية لأصحابها والمستفيدين منها بنسبة ١٥%، ورفع حد الإعفاء الضريبي السنوي، وزيادة الفئات المالية الممنوحة للمتفيدين من برامج تكافل وكرامة بنسبة ٢٥.%

ضمان حقوق الإنسان

١-هل توجد ممارسات أو تشريعات أو سياسات على المستوى الوطني أو الإقليمي يمكن أن تكون بمثابة دراسات حالة إيجابية؟ هل هناك مبادرات بشأن التعاون الدولي أو الإقليمي يمكن أخذها في الاعتبار في هذا التقرير، مع إشارة محددة حيثما أمكن بشأن الطوارئ المناخية أو الصحة أو الديون أو الاقتصاد أو الأزمات الأخرى ونهج حقوق الإنسان لإدارتها؟ ما هو دور حكومتك / مؤسستك في هذه المبادرات وهل هذه القرارات متوافقة مع التزامات حقوق الإنسان؟

- تعددت المبادرات المشتركة التي أطلقتها مصر للتعاون الإقليمي؛ ومنها المنصة الوطنية لمحور الارتباط بين المياه والغذاء والطاقة "توفي" لدعم مشروعات عمل المناخ، والتنمية الزراعية، والتنمية الصناعية، ومكافحة التصحر، وتعزيز التجارة الإقليمية، ومحاربة شبكات الهجرة غير الشرعية وشبكات الاتجار بالبشر.

- تحرص مصر على المشاركة الفاعلة على مستوى الدولي متعدد الأطراف لضمان الأمن الغذائي، ومنها قمة نظم الغذاء التي تقدت في عام ٢٠٢١، وتشكل استضافة مصر لمؤتمر الأطراف للأمم المتحدة للتغيرات المناخية COP٢٧ الذى انتهت أعماله بمدينة شرم الشيخ فرصة لحفز جهود المجتمع الدولي لزيادة وتسريع الجهود الرامية إلى تنفيذ الاجراءات المتعلقة بالمناخ والحلول التي تتناول قضايا ندرة المياه والطاقة والنظم الغذائية مع دعم قدرة صغار المزارعين والمربين على تحمل الخسائر والأضرار والصمود في مواجهة هذه التغيرات وخاصة المرأة والشباب. وعلى المستوى الإقليمي، فانخرطت مصر في صياغة موقف أفريقي موحد خلال قمة نظم الغذاء ٢٠٢١ يعكس أولويات شعوب القارة، وخصوصية تحدياتها ذات الصلة بالأمن الغذائي، ونعتزم استمرار العمل مع الدول الأفريقية لمواجهة هذه التحديات سعيًا للإسراع في تنفيذ "أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣".

- كما أطلقت مصر مبادرة "حياة كريمة في أفريقيا صامدة أمام المتغيرات المناخية" ضمن فعاليات مؤتمر المناخ بشرم الشيخ على هامش يوم الزراعة والتكيف، وتستهدف مبادرة حياة كريمة في أفريقيا تحسين جودة الحياة في ٣٠ % من المناطق الريفية بأفريقيا بحلول عام ٢٠٣٠ بإتاحة المزيد من الفرص الاقتصادية في مجالات الصناعات الزراعية، وخلق وتوفير الوظائف الخضراء الصديقة للبيئة.

٢-ما هي الثغرات الموجودة في الهيكل المالي الحالي والأطر المتعددة الأطراف التي تتعامل مع نطاق وتأثير الأزمات المتعددة؟

- ترى مصر أهمية تطور وتأقلم مؤسسات التمويل الدولية وفقاً للتحديات والتغيرات الاقتصادية الراهنة، لأن الدول النامية والأقل نموا هي الأكثر تأثرا من تلك العواقب السلبية، حيث تواجه تلك الدول اليوم وخاصة متوسطة الدخل تحديات غير مسبوقة في إيجاد سبل تمويل عادلة للاستثمار في تنمية قدراتها البشرية وقطاعاتها الاقتصادية المختلفة، وهو ما يتطلب صياغة خارطة طريق تطورها مجموعة البنك الدولي بشكل عادل ومتوازن، من أجل معالجة حجم التحديات التنموية المتسارعة بشكل أفضل وأكثر تأثيرًا، واستكشاف سبل تمويل دولية مبتكرة تساهم في تخفيف الضغط على ميزانيات الدول النامية والأقل نمواً، ووضع تصور للنموذج التشغيلي الذي سيتم اتباعه في ظل محدودية الموارد مقارنة بحجم التحديات.

- تدعم مصر مختلف الجهود المبذولة لتطوير عمل مؤسسات التمويل الدولية، وذلك بما يسهم في تحقيق الأهداف الثلاثة، التي نصت عليها خطة شرم الشيخ للتنفيذ التي تم إطلاقها في نوفمبر الماضي، والخاصة بزيادة حجم التمويل المتاح للدول النامية، وتيسير النفاذ للتمويل، وتبني أدوات تمويل ميسرة، تتوافق وظروف الدول النامية، وذلك مع الحفاظ على الهدف الأساسي لتلك المؤسسات، المتمثل في القضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة.

٣-كيف ينبغي للدول أن تتصدى للاحتياجات الناشئة والفجوات المالية التي تفاقمت بسبب الأزمات الحالية مع الاستمرار في دعم تنفيذ الأهداف الإنمائية وضمان النمو على المدى الطويل؟ هل يمكنك تسليط الضوء على بعض الممارسات الجيدة؟

- الأزمة الاقتصادية الدولية التي نمر بها، تقوض من جهود التنمية في القارة الأفريقية، الأمر الذي يستلزم النظر في موارد تمويلية جديدة وغير تقليدية، كما يتطلب الأمر بذل الجهد مع شركاء التنمية، في حل أزمة الديون المتراكمة، بما يُمكّن القارة من استعادة وتيرة التعافي الاقتصادي. تأمل الحكومة المصرية في ترى تطورا ملحوظا في الدور التنموي الذي تقوم به مجموعة البنك الدولي على المستوى الإقليمي.

- ضرورة إنشاء آليات شاملة لمعالجة الديون تتجاوز البلدان المؤهلة للإطار المشترك. لا يمكن لتدفقات رأس المال إلى الاقتصادات النامية والناشئة أن تستعيد زخمها إلا من خلال إصلاحات ذات مصداقية لتعزيز إمكانية التنبؤ وسرعة آليات معالجة الديون الدولية، ويمكن أن تستعيد زخمها وتحافظ على عبء الديون المتزايد من مزاحمة الاستثمارات العامة القيمة والبرامج الاجتماعية.

- تقدر مصر أن هناك إمكانات كبيرة لتعزيز القوة المالية لبنوك التنمية المتعددة الأطراف مع الحفاظ على المبادئ الأساسية لتدخلات بنوك التنمية متعددة الأطراف في مجالات التخفيف من حدة الفقر والتنمية المستدامة من خلال نهج قائم على الطلب يحركه البلد، وكذلك الحفاظ على كفاية رأس المال الفائقة لبنوك التنمية المتعددة الأطراف.

- إن موارد وخبرات بنوك التنمية متعددة الأطراف تجعلها في وضع جيد لتقليل تقلب تدفقات رأس المال، ولكنها تدعم أيضًا الرأي القائل بأنه لا يزال يتعين القيام بعمل إضافي لتعزيز قوتها المالية، لا سيما بحشد الموارد من الكيانات الخاصة، وتعزيز عنصر المنح والتمويل الميسر من تدخلاتها في الدول المتوسطة الدخل.

- بالإضافة إلى ذلك، وبينما نرحب أيضًا بالمناقشات البناءة حول تطور مهام بنوك التنمية متعددة الأطراف ونماذجها التشغيلية والمالية، يجب أن تحقق هذه المحادثات التوازن بين التركيز المنشود على توفير المنافع العامة العالمية وحماية المبادئ الأساسية لتدخلات بنوك التنمية متعددة الأطراف في مجالات التخفيف من حدة الفقر والتنمية المستدامة من خلال نهج قطري قائم على الطلب.

- سيوفر تخصيص حقوق السحب الخاصة (SDRs) سيولة إضافية للنظام الاقتصادي العالمي – مما يكمل احتياطيات البلدان من النقد الأجنبي ويقلل من اعتمادها على الديون المحلية أو الخارجية الأكثر تكلفة. ليس هناك شك في أن إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة إلى بنوك التنمية متعددة الأطراف (MDBs) ستوسع نطاق وسلطة التخصيصات الأخيرة. يمكن أن تكون عمليات الإقراض الجديدة من بنوك التنمية المتعددة الأطراف التي تدعمها حقوق السحب الخاصة أساسًا مهمًا للتعاون متعدد الأطراف لدعم التكيف مع تغير المناخ والانتعاش الأخضر من COVID-١٩.
- قدمت مصر مبادرة "تحالف الديون المستدامة" في الاجتماع الخامس والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة (ECA) الذي عقد في أديس أبابا في مارس ٢٠٢٣، وتهدف هذه المبادرة إلى تحويل أعباء ديون البلدان النامية إلى حلول مستدامة للتعافي الأخضر. ستساعد المبادرة في خلق مساحة مالية لتشجيع الاستثمارات الصديقة للبيئة وتوفر فرصة للتوافق مع استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية لإصدارات الديون، سواء في سياق إعادة تمويل الديون القائمة أو للإصدارات الجديدة.

Contribution of the Arab Republic of Egypt to the Thematic Report of the Independent Expert on Foreign Debt and Human Rights On Multiple Crises, Fiscal Systems and Human Rights

General

1. What crises are affecting your country and region? What is their nature, scope and impact?

Egypt faces a number of intertwined challenges and crises, represented by terrorism and regional turmoil in a number of neighboring countries and the Middle East and North Africa region. In addition, Egypt faces difficulties in achieving economic development, challenges of water and food security, climate change, the repercussions of Coronavirus pandemic, and the Russo-Ukrainian crisis, which exacerbated the already existing economic crises. These crises can be described as complex and successive, globally and regionally, and their repercussions multiplied and were reflected in the international economic situation. The crises severely impacted the regional and local environment, which prolongs the recovery period from the ramifications of these crises, especially in light of the record rises in energy and food prices worldwide. These crises limit the country's ability to achieve sustainable development goals, provide a decent life, and fulfil economic and social rights.

2. What are the challenges being faced by your country in managing these crises, including on their differential and multi-dimensional impacts on disadvantaged groups and communities?

As the global situation is becoming more complex day by day, especially with the ongoing crisis in Ukraine, Egypt has become among the countries most vulnerable to the economic impact of the war in Ukraine, which represents a great external shock to Egypt. The Government estimated direct losses at about $7.4 billion and indirect losses at $19 billion due to the rise in international prices, especially of food and fuel, the tightening of fiscal policies and the slowdown in global demand. The crisis affects various dimensions of the national economy. Forecasts for real GDP growth were lowered to 5% from 5.5% for the second time since the beginning of the Russo-Ukrainian crisis. The weaknesses mostly appear in the following areas:

Food Security: Egypt imports approximately 12 million metric tons of wheat annually, which represents approximately 62% of the country's total wheat use. Up to 66% and 25% of these imports are from the Russian Federation and Ukraine, respectively, and the average prices of imported wheat increased from $284 per ton during the first quarter of 2021, and reached $486 per metric ton in March 2022. Egypt faces difficulties in securing imports from international markets. Egypt's imports decreased in 2022 by 8.3%, and domestic wheat production could not compensate for the significant decline in imports from the Russian Federation and Ukraine. Bread is a staple of the Egyptian diet, particularly for the 31 million people living below the poverty line, and an additional 39

million poor people living on less than $5.50 per person per day, with limited opportunities for substitution.

Budget Deficiency: Egypt's general budget deficit reached 6.1% of GDP for the fiscal year 2021/2022. Meanwhile, the primary surplus rose to 1.3% of GDP. The overall budget deficit is not expected to meet the Government's target of 1.6% during the current 2022/2023 fiscal year due to cost increases and exchange rate volatility. Egypt pledged to the International Monetary Fund to achieve an overall budget deficit of 6% of GDP and to increase the primary surplus by 1.6% in the fiscal year 2022/2023. The debt-to-GDP ratio is expected to reach 90% during the current 2022/2023 fiscal year. The financial gap is estimated at $16 billion over the next four years, at an average of $4 billion per year.

Balance of Trade Deficit: Egypt's transactions with the external world recorded a total deficit of $10.5 billion (compared to a surplus of $1.9 billion in the corresponding fiscal year 2020/2021). The current account deficit decreased by about $1.9 billion to about $16.6 billion (compared to $18.4 billion in the 2020/2021 fiscal year). The non-oil trade balance deficit widened by 14% year-by-year during the 2021/22 fiscal year, mostly due to higher food and commodity prices, as well as currency depreciation witnessed in the second half of the fiscal year.

Foreign Exchange Rate; The Egyptian pound has lost 57% of its value since March 2022, after the Central Bank of Egypt introduced two currency devaluations, the last of which was in October 2022 within the new arrangement with the International Monetary Fund, and Egypt's endeavor to permanently set its currency to a flexible exchange rate regime.

Inflation: Headline inflation witnessed double-digit acceleration since the outbreak of the Russo-Ukrainian war in February 2022. The annual core inflation rate recorded 21.5% in November 2022, the highest since 21.9% in December 2017, compared to 19% in October 2022 and 6.2% in November 2021. This increase is still driven by the increase in prices of food and beverage sector by 30.9%, with Egypt being particularly affected by the increase in the prices of agricultural products in light of Egypt's position as the largest importer of wheat in the world.

Total External Debt: The total external debt reached $155 billion (32.6% of GDP) as of September 2022, an increase of $17.8 billion compared to June 2021. Debt maturities and service are expected to peak in 2024 at around $19 billion. The external debt structure is 82.9% long-term debt. Debt service centers remain weak, with interest payments alone accounting for nearly half of total Government revenue.

Interventions for a Rights-Based Economy

1. Please share initiatives or emergency interventions that your country has considered on a national, regional or global level to tackle and manage the impacts of different crises?

- Egypt launched the national strategy to achieve sustainable development, "Egypt Vision 2030", which is a national agenda launched in February 2016, reflecting the country's long-term strategic plan to achieve the principles and goals of sustainable development in all fields, and localize them in the various Egyptian State agencies. Egypt Vision 2030 reflects the three dimensions of sustainable development: the economic dimension, the social dimension, and the environmental dimension. The State updated Egypt Vision 2030, rendering it a live document that keeps pace with local and international developments and changes. Within the framework of Egypt Vision 2030, the State set medium- and short-term plans.

- Egypt launched the National Human Rights Strategy in September 2021 (2021-2026), which stated in its introduction that it is based on achieving the goals of the "Sustainable Development Strategy: Egypt Vision 2030", which seeks to achieve comprehensive development by building a just society characterized by equality and fair distribution of the benefits of development; to achieve the highest levels of social integration for all social groups; and to strengthen the principles of governance. This development vision emphasizes that achieving sustainable development requires respect for human rights and the rule of law. The Strategy seeks to enhance respecting and promoting human rights, and to integrate human rights objectives and principles into the State's public policies.

- The plan for the fiscal year 2022/2023 includes a special section dedicated to implementing the National Human Rights Strategy (2021-2026), by linking the development projects, programs and initiatives, targeted by the plan, to the main focus areas of the Strategy.

- Social justice and the reduction of all forms of inequality is an integral part of all development efforts in Egypt, and among the primary goals of Egypt Vision 2030 are social justice and equality, with an emphasis on equal opportunities for all regardless of gender, religion, race, age, or disability, income level, or geographic location. Accordingly, significant progress was made in poverty reduction, gender equality, and equal access to basic services. In addition, based on the concept of "leaving no one behind", the State paid great attention to localizing the sustainable development goals at the governorate level to address geographical disparities, as one of the many forms of inequality that should be reduced, by monitoring, evaluating and controlling the efforts made to implement the sustainable development goals at the local level. Thus, indicators of local competitiveness, reports of localization of local development goals in the governorates, investment at the governorate level, and Decent Life initiative to develop the villages of the Egyptian countryside were developed.

- The successive short-term sustainable development plans include a number of programs and initiatives concerned with spatial development within the framework of the State's commitment to localizing the goals of sustainable development in the governorates, achieving integration between development efforts in rural and urban areas, and bridging development gaps between different regions. The plans are also set in light of the State's commitment to gender-responsive planning, and incorporating the

social dimension into development plans, in a manner that achieves equality and equal opportunities between social groups, and addresses issues of priority for women, children, and persons with disabilities.

- Egypt utilizes evidence-based research to guide public policies. Significant efforts and resources are invested in improving data accessibility and enhancing data quality. The Egyptian State supports quantitative research that has clear political implications, such as poverty and income research, which led to poverty reduction for the first time in 20 years in 2020 to 29.7%, compared to 32.5% in 2018.

- The State was able to limit the repercussions and impact of Coronavirus pandemic, thanks to the efforts and resources previously allocated to the health and education sectors, social protection programs, and economic reform prior to the crisis. The State expanded expenditure on high priority areas related to the needs of citizens, especially the lower-income groups, in the areas of health, education, adequate housing, and social protection programs.

- The Ministry of Planning and Economic Development launched the "Citizen's Plan" for two consecutive years (2019/2020 - 2020/2021) aimed at enhancing community participation, transparency and accountability, and ensuring the citizen's right to be aware of Egypt's annual sustainable development plan. The "Citizen's Plan" was developed building on evidence-based planning database and performance indicators for all development fields in 27 governorates in Egypt. To bridge the development gaps between the different governorates, the "Citizen's Plan" is published on the Ministry's website, including detailed information on the investments allocated by the Government to each governorate and their distribution to the various sectors. It also sheds light on the significant features of the plan at the national level and the basic economic indicators for each governorate. The "Citizen's Plan" enables citizens to monitor the implemented projects in each governorate, city, and village, with the aim of involving citizens in the planning and follow-up phases.

- The Ministry also launched the "Sharek 2030" (Participate 2030) application, which is a mobile application that publishes the plans of projects undertaken by the State, with the aim of involving citizens in designing the investment plan, monitoring projects' implementation and performance indicators.

- The Egyptian Government launched innovative interventions, under the umbrella of a major program titled "Decent Life", with the aim of achieving decentralization in the development process through direct targeted interventions. At the local level, this set of interventions includes infrastructure projects in the areas of housing, water and sanitation, transportation networks, environmental services and waste management. In addition, special emphasis was placed on investing in human capital including the provision of training and capacity building programs with the aim of enhancing the employability of beneficiaries.

- Egypt redesigned its social safety net to meet the needs of the most vulnerable families, including the "Takaful and Karama" program. The program includes a conditional cash transfer component that provides monthly transfers to families, on the condition that they continue to keep their children in school and maintain regular access to a minimum level of health care. The second component of the program targets the elderly and the persons with disabilities through an unconditional transference scheme. Moreover, the Egyptian Government, through a job training program titled "Forsa", relies on extensive data collected on beneficiaries by Takaful and Karama to conduct a variety of economic empowerment programs, including job training, to reduce beneficiaries' reliance on government transfers, and their final graduation from the program.

- The Government continued to provide more comprehensive and affordable healthcare services. For example, an innovative campaign titled "100 Million Healthy Lives" was launched in 2018. Since then, it has successfully become the largest campaign against hepatitis C worldwide. Patients diagnosed with hepatitis C are referred to designated hospitals for free treatment.

2. From a rights-based economy perspective, have recovery plans and policies contributed towards 'building back better'? Have human rights, gender, climate change, environment, food security, health and other related concerns been taken into consideration in these plans?

- The economic reforms implemented by the Egyptian State since 2016, in addition to the scale of the achievement in maximizing State assets and developing infrastructure, contributed significantly to dealing with the impact of these global crises and supporting efforts to contain and mitigate their repercussions. Additionally, the social protection measures also contributed to providing a safety net for the most affected groups.

- The process of formulating the country strategy between the Arab Republic of Egypt and the World Bank Group for the period 2023-2027 was characterized by transparency and the effective participation of the various relevant parties, which resulted in the crystallization of a strategic framework that is directly in line with the national priorities and goals, in accordance with: the Egyptian Government's sustainable development strategy (Egypt Vision 2030), Government action programs, and the National Structural Reform Program, in addition to national sectoral strategies. The country strategy aims to support Egypt in eradicating poverty, promoting comprehensive prosperity for all segments of society, improving the standard of living for the groups most in need, and creating conditions conducive to achieving comprehensive green development that is resilient to shocks.

3. What measures have been put in place by your country to ensure that it is mobilising its maximum available resources for the realisation of its human rights obligations in this era of multiple crises? What measures and mechanisms have been adopted to protect the fiscal space required to respond to the exceptional needs of the population during these crises in areas such as health, education, gender, food, and social security?

- Approximately 64 million people benefit from the ration card system in Egypt, while about 72 million people benefit from the bread subsidy system. The percentage of expenditure on both systems of subsidies amounts to about 6% of the general budget expenditure. The Government contributes to providing basic food commodities at reduced prices from fixed and mobile outlets amounting to about (40) thousand ration outlets, and providing about (250-270) million loaves of bread per day.

- The National School Feeding Program: It is one of the social protection networks that provide a sustainable investment in human capital, as it contributes to enhancing the ability of poor children to remain and continue in education, and raises their achievement capabilities. The cost of the program in the fiscal year 2018/2019 amounted to about EGP 972 million, covering approximately 11 million and 200 thousand students, with a rate of up to 81% of the students enrolled in the public basic education stage, providing more than 70 million school meals.

- In the field of social protection, the Egyptian Government adopted a package of measures to ensure the provision of social protection to the groups most affected by the pandemic. EGP 3.8 billion were provided to meet urgent needs and supplies, in addition to providing EGP 1 billion immediately to the Ministry of Health and Population to procure preventive supplies. Moreover, 100,000 new families were added to the Takaful and Karama program, and the value of the cash transfer programs budget was raised from EGP 18.5 billion to EGP 19.3 billion.

- Regarding employment in the informal sector, which is one of the categories that have been greatly affected by the pandemic, Egypt adopted four main paths to deal with this issue: first, the temporary and legitimate expansion of existing social assistance programs; second, the creation of new cash transfer programs; and third, the launch of public works programs. A monthly compensation of EGP 500 to irregular workers registered in the database of the Ministry of Manpower for a period of three months was granted, to be provided from April to August 2020 as a first stage. From this stage, 1.62 million workers benefited, with a total cost of EGP 2.43 billion, and the Cabinet decided to extend financial grants for three months. In the second phase, 451 thousand irregular workers were added, bringing the total number of beneficiaries to 2.26 million workers.

- The total number of measures implemented by the Government reached 616, from February 24, 2020 to October 23, 2021, implemented by 81 responsible authorities, directed to 38 beneficiary groups, targeting the most vulnerable segments.

- In 2020, Egypt launched an interactive map showing the distribution of official development assistance according to each sustainable development goal, with specific details of the project and its geographical location.

- Egypt also launched a multi-stakeholder platform in April 2020 titled "Global Partnerships for Effective Development Cooperation" with more than 120 participants from 45 international institutions to discuss government measures to confront the COVID-19 pandemic.

- Additional Social Protection Measures: The Government launched a social relief package of EGP 130 billion (1.6% of GDP for financial year 2022/23) to partially mitigate the impact of the associated price hike. This package included the introduction of planned increases in public sector wages and pensions, tax measures and the addition of 450,000 new families (in April 2022) to cash transfer programs (Takaful and Karama). Egypt also introduced further reforms to its food subsidy system as well as significant investments in food storage infrastructure, to address supply chain disruptions and improve the efficiency of the wheat value chain on the supply side.

- In March 2023, the State announced a new package of measures to enhance social protection programs to be implemented from the beginning of April, by increasing the incomes of workers in the State's administrative apparatus, increasing their pensions by 15%, raising the annual tax exemption limit, and increasing the financial grant to beneficiaries of Takaful and Karama programs by 25%.

On Ensuring Human Rights

1. Are there practices, legislation or policies at national or regional level that could serve as positive case studies? Are there initiatives on international or regional cooperation that could be considered for this report, with specific reference where possible on climate emergency, health, debt, economy or other crises and human rights approaches to managing them? What is your Government's/ Institution's role on these initiatives and are these decisions consistent with human rights obligations?

- Egypt launches many joint initiatives for regional cooperation, including the national platform for the link between water, food and energy "Novi" to support climate action projects, agricultural development, industrial development, combating desertification, promoting regional trade, and combating illegal migration and human trafficking networks.

- Egypt is committed to active participation at the international multilateral level to ensure food security, including the Food Systems Summit, which was launched in 2021. Egypt's hosting of the Conference of the Parties to the UNFCCC (COP27) in Sharm El-Sheikh represented an opportunity to mobilize and encourage the international community to increase and accelerate efforts aimed at implementing climate-related measures and solutions that address issues of water, energy and food scarcity; while supporting the ability of small farmers and breeders to bear losses and damages and to be resilient in the face of these changes, especially women and youth. At the regional level, Egypt has been involved in formulating a unified African position during the Food Systems Summit in 2021 that reflects the priorities of the peoples of the continent and the specificity of their challenges related to food security. We intend to continue working with African countries to confront these challenges in an effort to accelerate the implementation of the "African Union Agenda 2063".

- Egypt also launched "Decent Life for a Climate Resilient Africa" initiative within the activities of the COP27 Conference in Sharm El-Sheikh on the sidelines of the Adaptation and Agriculture Day. The Initiative aims to improve the quality of life in 30% of rural areas in Africa by 2030 by providing more opportunities in the fields of agricultural industries, in addition to creating and providing environmentally friendly green jobs.

2. What are the gaps in the existing financial architecture and multilateral frameworks dealing with the scope and impact of the multiple crises?

- Egypt understands the importance of the development and adaptation of international financing institutions in light of the current economic challenges and changes. That is because developing and least developed countries are the most affected by these negative consequences. These countries today, especially middle-income countries, face unprecedented challenges in finding fair financing methods to invest in the development of their human capabilities and the different economic sectors. This requires formulating a fair and balanced development roadmap by the World Bank Group, to better and more effectively address the great accelerating development challenges, explore innovative international financing methods that contribute to alleviating pressure on the budgets of developing and least developed countries; and develop a vision of the operational model to be followed in light of the limited resources compared to the scale of the challenges.

- Egypt supports the various efforts exerted to develop the work of international financing institutions, in a way that contributes to achieving the three goals stipulated in the Sharm El-Sheikh Implementation Plan that was launched last November. The plan aimed to increase the volume of financing available to developing countries, facilitating access to financing, and adopting soft financing, compatible with the conditions of developing countries, while preserving the primary goal of these institutions, which is to eradicate poverty and achieve sustainable development.

3. How should States address the arising needs and financial gaps exacerbated by the current crises while continuing to support the implementation of the development goals and ensure long-term growth? Could you highlight some good practices?

- The international economic crisis that we are going through is undermining development efforts in the African continent, which requires consideration of new and unconventional financing resources, as well as efforts with development partners to solve the accumulated debt crisis, to enable the continent to restore the pace of economic recovery. The Egyptian Government hopes to see a remarkable growth in the developmental role played by the World Bank Group at the regional level.

- There is a need to establish comprehensive mechanisms to address debt beyond the countries eligible for the common framework. Only through credible reforms to enhance the predictability and speed of international debt-handling mechanisms can capital flows to developing and emerging economies regain momentum and keep the growing debt burden from crowding out valuable public investment and social programs.

- Egypt appreciates that there is great potential to enhance the financial strength of multilateral development banks while preserving the basic principles of multilateral development bank interventions in the areas of poverty alleviation and sustainable development through a demand-driven, country-driven approach, as well as maintaining superior capital adequacy of multilateral development banks.

- The resources and experience of the multilateral development banks render them well-positioned to reduce the volatility of capital flows. However, the experience and resources also support the view that additional work remains to be done to enhance the banks' financial strength, particularly by mobilizing resources from private entities, and enhancing the element of grants and soft financing in their interventions with middle-income countries.

- In addition, while we also welcome constructive discussions on the development of multilateral development banks' mandate and their operating and financial models, these conversations must strike a balance between the desired focus on the provision of global public goods and safeguarding the core principles of multilateral development banks' interventions in the areas of poverty alleviation and sustainable development through a country demand-driven approach.

- The allocation of Special Drawing Rights (SDRs) would provide additional liquidity to the global economic system - supplementing countries' foreign exchange reserves and reducing their dependence on the more expensive domestic or external debt. There is no doubt that redirecting SDRs to multilateral development banks (MDBs) will expand the scope and authority of the allocations. New lending from multilateral development banks backed by SDRs can be an important foundation for multilateral cooperation to support climate change adaptation and a green recovery from COVID-19.

- Egypt presented the "Sustainable Debt Alliance" initiative at the 55th meeting of the United Nations Economic Commission for Africa (ECA) held in Addis Ababa in March 2023. This initiative aims to transform developing countries' debt burdens into sustainable green recovery solutions. The initiative would help create a financial space to encourage green investments and provide an opportunity to align with the use of key performance indicators for debt issuances, whether within the context of refinancing existing debts or for new issuances.